



A study of the internal and external challenges to the profitability of Iraqi Islamic banks from the viewpoint of university and bank experts

***دراسة في التحديات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية من وجهة
نظر خبراء الجامعة والمصرف**

****د محسن معارفي**

****علي حامد عبد الامير آل طيور**

Abstract

This study aimed to identify the concept of profitability in Islamic banks and the concept of profitability management and its theories. The study also presented the most important sources of profitability in Islamic banks and their tools, as well as the challenges facing profitability management in Islamic banks. The purpose of profitability management is to ensure that the financial institution is able to meet its immediate contractual obligations. Therefore, the correct approach to operational management that you choose will depend on a set of factors, including the size and development of the institution, and the nature and level of its activities. Despite these differences, some factors are essential in ensuring the effectiveness of operational management, including the availability of clear strategies,

***بحث مستقل .**

****جامعة المصطفى العالمية / ايران .**

the efficiency of the board of directors and executive management, and the presence of solid foundations for effective internal control that ensure the existence of specific levels of responsibility and the separation of duties as well as the effectiveness of internal reporting and contingency plans.

المستخلص : هدفت هذه الدراسة الي التعرف على مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية ومفهوم إدارة الربحية ونظرياتها كما عرضت الدراسة أهم مصادر الربحية بالمصارف الإسلامية وأدواتها وكذلك التحديات التي تواجهه إدارة الربحية في المصارف الإسلامية، كما الغرض من إدارة الربحية هو التأكد من أن المؤسسة المالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية الفورية. لذلك ، فإن النهج الصحيح للإدارة التشغيلية الذي تختاره سيعتمد على مجموعة من العوامل ، بما في ذلك حجم المؤسسة وتطورها وطبيعة أنشطتها ومستواها. على الرغم من هذه الاختلافات ، هناك عوامل أساسية لضمان فعالية الإدارة. تشغيلي ويشمل ذلك توافر استراتيجيات واضحة ، وكفاءة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، ووجود أسس راسخة للرقابة الداخلية الفعالة التي تضمن وجود مستويات محددة من المسؤولية والفصل بين الواجبات ، بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخط الطوارئ.

المقدمة : مما لا شك فيه أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات التي تتعرض للمخاطر ولاسيما في وقتنا المعاصر، حيث أن هذه المخاطر قد تعاظمت وتغيرت ربحيتها في ظل التطورات الحديثة، ومستجدات العمل المصرفي، وكذلك تنامي الربحة استخدام الادوات المالية الجديدة قد ساعدت فرصة لخلق التقدم الالكتروني والتكنولوجي في هذه القطاع الصناعي، ومن هنا فقد أرتكزت في مضمونها الصناعة المصرفية على فن الحذر من المخاطر، ذلك من اجل الحفاظ على قوة وسلامة القطاع المصرفي خدمة للاقتصاد ورفع كفاءة وتحسين إدارة العمليات المصرفية، حيث اهتمت البنوك بإنشاء جهاز الغرض منه قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة، ومع زيادة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف وتنوعها وتعقدها، قد الزم المصارف أن تزيد من اهتمامها بإدارة الربحية ذلك يتم عن طريق ابتكار مجموعة من الأدوات والأساليب التي تمنحها القدرة في تسيير اعمالها وأنشطتها ضمن مجال مخاطرة مسموح به، وعليه فأن معرفة التحديات والمخاطرة وتقويمها وادارتها تعد من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف بشكل عام والإسلامية بشكل خاص وازدهارها وتحقيق اهدافها. تعد المصارف الإسلامية التي تزاوّل أعمالها ونشاطاتها وفق احكام الشريعة الإسلامية وبأعمالها

الفصل الأول: منهجية الدراسة

أولاً :- أهمية الدراسة - تتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة انواع التحديات الداخلية والخارجية على الربحية في البنوك الإسلامية ووسائل الحد منها بحيث لا تؤثر على علاقة البنك بعملائه ، وخاصة أصحاب الودائع المخصصة للاستثمار بجميع أنواعه ، أو حتى أصحاب الودائع تحت الطلب أو لأجل ، وكذلك حصة البنك. لهذا فإن معرفة بيان التدفق النقدي وتحليله يساعد البنك في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتشخيص هذه المواجهة والحد منها.

ثانياً:- أهداف الدراسة - ان الدراسة تهدف إلى:

١. تهدف الى عرض مفاهيم الربحية بشكل عام وعلاقتها بأداء البنك الإسلامي.
٢. هدف معرفة أنواع الربحية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.
٣. هدف تحديد الوسائل والإجراءات التي تساعدنا في تقليل المشاكل.
٤. هدف التعرف على أنواع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البنوك الإسلامية.

ثالثاً: - أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: - ما هي التحديات الداخلية والخارجية على الربحية في المصارف الاسلامية العراقية من وجهة نظر خبراء الجامعة والمصرف؟
الأسئلة الفرعية:

- ١- ما هي الربحية المصرفية؟
- ٢- ما هي التحديات المصرفية؟
- ٣- ما هو رأي الخبراء الجامعيين والمصرفيين في التحديات المصرفية على الربحية في المصارف الاسلامية العراقية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة - هناك انواع متعددة من التحديات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الاسلامية العراقية ومنها: التحديات المتعلقة بمنافسه المصارف الإسلامية العراقية مع المصارف التقليدية الموجودة في العراق؛

خامساً: وسائل جمع البيانات

أ. الجانب النظري: تم الاستعانة بالمصادر العربية والمجلات، البحوث المنشورة التي تناولت متغيرات البحث بالإضافة الى ما وفرته شبكة المعلومات الدولية الانترنت من مقالات وبحوث ورسائل وأطاريح عربية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ب. الجانب العملي: الجانب العملي لهذه الدراسة مخصص بالمقابلات العلمية مع الخبراء الجامعيين والمصرفيين في العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية في موضوع التحديات الداخلية والخارجية المتعلقة على ربحية المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

المقصود بالبنوك الإسلامية أنها مؤسسات مالية مصرفية تمارس أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وأن مجموعة الأعمال التي تمارسها البنوك الإسلامية تسمى الصيرفة الإسلامية بالنسبة للبنك وهي المؤسسة. التي تتم فيها الأعمال المصرفية.

واستخدام مصطلح البنوك الإسلامية أصح لغويًا واصطلاحًا من مصطلح الصيرفة الإسلامية ، لأن الصيرفة والصرافة صفة لمن يترأس الصرافة ، وهي بيع النقد نقدًا ، وهي جزء منه. من الأعمال التي تمارسها البنوك الإسلامية. تعتبر الصيرفة الإسلامية أكثر عمومية في الإشارة إلى طبيعة عمل البنوك الإسلامية من الصيرفة الإسلامية. (١).

تنقسم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع ، حيث يتم تقسيمها من حيث البيئة التي تعمل فيها ، إلى بنوك إسلامية عاملة في دول تنص قوانينها على حظر التعامل بالربا ، مثل السودان وباكستان والعراق وإيران ، والبنوك الإسلامية العاملة في الدول التي لا تلتزم أنظمتها المالية بعدم التعامل بالربا ، وهو حال معظم البنوك الإسلامية الموجودة في الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية ، والبنوك الإسلامية مقسمة من حيث حقوق الملكية ، وهي من نوعين (٢):

أولاً: البنوك الإسلامية العالمية: هي البنوك التي أنشأتها مجموعة من الدول وتساهم في رؤوس أموالها بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وأشهر هذه البنوك هو البنك الإسلامي للتنمية بجدة الذي شاركت فيه دول منظمة المؤتمر الإسلامي في عاصمته.

ثانياً: البنوك الإسلامية المملوكة لدولة واحدة: هي البنوك التي تؤسسها مؤسسات تابعة للدولة وتملك غالبية أسهمها ، وهناك بنوك إسلامية على وجه الخصوص ، تتمثل في بنوك تابعة

(١) النجار، اخلاص باقر هاشم، المصارف الإسلامية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، ط١، ٢٠٠٩، ص٤١ وما بعدها.

(٢) ابو احمد، رضا صاحب، ادارة المصارف، دار ابن الاثير، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٢ وما بعدها.

لأفراد معينين من حيث تأسيسها وملكيته ، وهي السمة الغالبة لمعظم البنوك الإسلامية في العالم.

التعاملات التجارية الدولية - تحتل التعاملات التجارية الخارجية وسياستها والعلاقات الاقتصادية الناشئة عنها في الدولة، لما يحتويه من عدداً من المواضيع التي تمس عصب اقتصاد الدولة، لكونها تبحث العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، من حيث تجارة السلع والخدمات، وانتقال الأفراد، ولهذا كانت محل اهتمام فقهاء الاقتصاد منذ بداية القرن السابع عشر، فكان الكتاب الاقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه، كمثال آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، قد درجوا على افراد ابواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، في حين اصبحت في العصر الحديث تخصص مؤلفات باجمعها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية(٣)، وبذلك يمكننا القول ان معدل نمو التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية ينعكس بشكل مباشر على مستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة بصفة عامة، والانسان على وجه الخصوص، لكونه جوهر العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الدول.

ومما يجدر الاشارة اليه، ان النظرية الاسلامية في التبادل التجاري الخارجي هي ليس بدعاً من النظريات التجارية التي سبقت عصر صدور الاسلام، ولذلك فان المشرع الاسلامي قد أبقى على الكثير من الاحكام والاعراف التجارية السائدة، واستبعد فقط تلك التبادلات الخارجية التجارية التي تخالف الشريعة الاسلامية، كل المعاملات التي تنطوي على الربا او نحو ذلك. وتطبيقاً لذلك تذهب الكثير من الانظمة القانونية في الدول الى اخضاع المصارف الاسلامية الى القواعد الرقابية التي تخضع لها المصارف التقليدية، مما يعني خضوع كلا النوعين من المصارف الى ذات القواعد التي تحكمها(٤)، وبذلك فان القواعد التي تخضع لها التبادلات التجارية الخارجية الاسلامية هي ذات القواعد التي تنظم التبادلات التجارية الخارجية بين الدول غير الاسلامية، باستثناء تلك القواعد التي تتعارض مع فلسفة المشرع الاسلامي والقواعد الفقهية في الشريعة الاسلامية الغراء، كالمعاملات الربوية(٥).

(٣) سعيد، موسى، وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠١، ص١٣.
(٤) الخويلدي، عبد الستار، دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث منشور ضمن اعمال مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين ٢٠٠٧، ص٩.
(٥) الطيب، عبد المنعم محمد، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الاسلامية، بحث منشور ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥، ص١٨.

انطلاقاً من تحريم الربا برزت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية وأدوات التمويل في الدول الإسلامية ، فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي في إنشاء بنوك إسلامية منذ أربعينيات القرن العشرين ، عند الاهتمام بما يلي: ظهرت صناديق الادخار المجانية في ماليزيا ، وبدأت تكتسب الفكرة في عام ١٩٥٠. من خلال إنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الأثرياء دون مقابل ، ثم تعيدها إلى صغار المزارعين دون فوائد. إلا أن التجربة المذكورة لم تتجح بسبب عدم وجود جهاز إداري ومالي فعال ، وعدم اهتمام المودعين بالإيداع لدى البنك. ٦ وكذلك فشل التجربة في مصر بعد عدة سنوات من العمل، ولقد شهدت فترة السبعينيات أول ظهور وانتشار المصارف الإسلامية عبر مختلف الدول الإسلامية حيث ان أهم المصارف الإسلامية المنتشرة عبر العالم الإسلامي منذ (١٩٧١-١٩٩٣). ٧

يعرف المصرف الإسلامي على أنه: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءاً فالمصرف الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقترض ولا يداين أحداً مع اشتراط (الفائدة) وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم. ٨

ولكي يكتمل تعريف المصرف الإسلامي لابد إضافة إلى الشرط تحريم الفائدة الالتزام في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، لذا يمكن إدراج التعريف التالي لتكملة التعريف السابق وهو أن "المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تقوم بتجميع الموارد وتوظيفها وفق الصيغ الملائمة لطبيعتها، وتقديم كافة الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع. ٩

(٦) جلال وفاء البدرى محمد، المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص: ١٦، ١٧.

(٧) عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص: ٢٥٩-٢٦٠.

(٨) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، المصارف الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة، بدون دار نشر، ٢٠٠٠، ص: ٢٠٣.

المبحث الثاني: محددات الربحية في المصارف الإسلامية

يمكن تقسيم ربحية البنك إلى قسمين:

أولاً: هي الأصول النقدية السائلة التي يمتلكها البنك ولا يستخدمها ، وتتمثل في الآتي:

١- الموجودات النقدية بالعملات المحلية والأجنبية في البنك:

٢- الودائع النقدية لدى البنك المركزي

عن طريق الاحتفاظ بنسبة معينة من أصوله النقدية على شكل وديعة:

٣- الودائع النقدية لدى البنوك المحلية:

٤- أية أوراق مالية أخرى مشمولة برسوم التحصيل

ثانياً: الربحية شبه النقدية - هي الأصول التي يمكن للبنك التصرف فيها عند الضرورة عن طريق بيعها أو رهنها ، مثل أذون الخزانة. فواتير مخفضة. أي أوراق مالية أخرى مثل الأسهم والسندات. عادة ما يتم اللجوء إلى الربحية شبه النقدية عندما تنضب الأصول النقدية أو تكون غير كافية لتغطية التزامات البنك. ١

في الاقتصاد الكلي ، يقول إن السيولة في المجتمع هي أرصدة الودائع المصرفية بالإضافة إلى عملات الناس.

في البنوك ، يمكن تقسيم مكونات الربحية المصرفية إلى قسمين رئيسيين ١ :

أولاً: الاحتياطيات الأولية: وهي الأصول النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكسب منها أي عائد. تتكون هذه الاحتياطيات على مستوى بنك واحد من أربعة مكونات:

١- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى البنوك التجارية إلى خفض هذا الإجمالي إلى أدنى حد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. والسبب في ذلك أن هذا الرصيد لا يدر أي عوائد ، وقد يتعرض للتلاعب من قبل الموظفين في المنزل ، وقد يتعرض للسرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة..

٢- الودائع النقدية لدى البنك المركزي: نص التشريع الأخير على إلزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. لا يدفع البنك المركزي أي فائدة على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودع لديه البنك التجاري ، ولكن إذا تجاوزت نسبة الإيداع النسبة المقررة في القوانين ، يدفع البنك المركزي فائدة على هذا الفائض المودع لديه.

٣- الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل تصفية الصكوك وتحصيل بنود أخرى من الديون. ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة صعوبة في التعامل النقدي معها أو زادت علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة داخل الدولة. وما بعدها.

٤- الصكوك قيد التحصيل: وهي الصكوك المودعة في بنوك أخرى والتي لم يتم استلام قيمتها بعد.

٥- الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج: يمكن للبنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين خارج الدولة لا تتجاوز نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في تلك الدولة من إجمالي قيم الاعتمادات المستندية الموجودة لديها. والتزامات أخرى.

المبحث الثالث: التحديات المصرفية في المصارف الإسلامية

أهم سمات التحديات المصرفية تتمثل في ١:

١- المصارف الإسلامية المصارف متعددة الوظائف تؤدي دور المصارف المتعارفه ولا يقتصر عملها على الأجل القصير كالمصارف التقليدية، ولا على الأجل المتوسط والطويل كالمصارف الاستثمار والأعمال والتنمية والمصارف المتخصصة بل تشمل على النوعين من التوظيف معا.

٢- المصارف الإسلامية تتجنب في معاملاتها المتاجرة في الائتمان بأسعار فائدة محددة سلفا ولذلك لا تقدم قروضا نقدية مثل المصارف التقليدية بل تقدم تمويلا يقوم على المشاركة في الربح والخسارة ووفقا لصيغ شرعية مثل المضاربة والمراوحة والاستصناع وكلها صيغ تقوم على عدم ضمان الربح سلفا وعلى مبدأ تحمل تحديات الربحية والمشاركة في النتائج ربحا أو خسارة ودون وجود علاقة دائنة أو مديونية بالمعنى التقليدي بين المصرف والعميل.

٣ - المصارف الإسلامية تهدف أولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشاريع الإنتاجية كهدف أساسي وتمتدع عن تمويل مشروعات أو سلع وخدمات محرمة، وهي مؤسسات ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تستمد رسالتها من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وتقوم نظرتها للمال على حقيقة "أن المال مال الله والعبد مستخلف فيه" وأن على الفرد أن يسعى لاستثماره وتنميته بما يخدم مصالح المجتمع، وتحريم الربا يشمل أي عائد نظير استخدام المال يكون محددا مسبقا أو مضمونا أو محتسبا على أي نحو آخر إلا بالرجوع إلى الأرباح المحققة فعليا للمشروع المستثمرة فيه أموالها، وألا يتعامل فيه بما نهى الله عنه لقوله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) ((سورة البقرة: ٢٧٥)).

الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية هي أطر عمل تحتوي على تحديات الربحية ، وهي الواجهة الرئيسية للعملاء مع البنك ، ووسيلة مهمة لجذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين. يقدم البنك الإسلامي جميع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي باستثناء الخدمات المصرفية غير المتوافقة معها أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم اسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات..١

تنقسم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية إلى نوعين.

١ - خدمات مصرفية تتضمن عمليات الاستثمارية.

تنطوي الخدمات المصرفية التي تشمل عمليات الاستثمار على مخاطر مختلفة حسب النوع والعملية والعملة والدولة وقطاع الاستثمار. للحصول على موافقتهم ، يتم افتراض دراسات الجدوى الاقتصادية من قبل متخصصين مستقلين وغير متحيزين ، ويتبعهم مستشارون.

٢ - خدمات مصرفية لا تتضمن عمليات استثمارية.

الخدمات المصرفية التي لا تشمل عمليات الاستثمار ، لذلك يتم تنفيذها كخدمة مصرفية. يتم أخذ العمولة مقابل تقديم الخدمة ، وتستند مخاطرها على العامل التشغيلي.

المطلب الثاني: أنواع التحديات المصرفية

أولاً: التحديات الداخلية

١- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية:

ذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين، ويلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية وللأسف تعيش مع تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها مما يصل إلى درجة التساهل والتفريط.

٢- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية:

عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يلاءم عمل المصارف الإسلامية

٣- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادية:

منع المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتملك العقارات والمعدات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي المصارف الإسلامية كما أن فرض الضرائب المرتفعة وعوائدها تؤثر سلباً على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال وفوائد المصارف التقليدية.

٤- التحديات التي تواجه المصارف من النواحي التشغيلية:

إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع الشريعة الإسلامية، ومن التحديات كذلك هو زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمار جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية لا تتمتع بالميزة المتاحة للمصارف التقليدية الخاصة بالاستفادة من وظيفة المقرض الأخير حيث تلجأ المصارف التقليدية إلى أخذ قروض أوقات تقل فيها تحديات الربحية من المصرف المركزي لأن هذه القروض تقدم على أساس الفائدة.

٥- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الإدارية:

افتقارها للتنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان ومشاكل نسب الاحتياطات وتحديات الربحية والتنسيق فيما بين المصارف الأخرى. ١

ثانياً: التحديات الخارجية ١

المنافسة: حتى الآن ، احتكرت البنوك الإسلامية إلى حد كبير الموارد المالية للعملاء بدوافع إسلامية. ومع ذلك ، فإن هذا الوضع يتغير بسرعة حيث تواجه البنوك الإسلامية الآن زيادة مستمرة في المنافسة والتطور الكبير الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي في السنوات القليلة الماضية هو دخول البنوك التقليدية إلى هذا السوق. تتمتع البنوك التقليدية ، خاصة الغربية منها ، بميزة كبيرة على البنوك الإسلامية ، وهذه الترتيبات غير موجودة من حيث خبرتها ومدة عملها في السوق. قد يجادل البعض الآخر بأن مثل هذه المنافسة قد تكون مفيدة للبنوك الإسلامية حيث أن البنوك الغربية قد تنقل كفاءتها وأبحاث السوق وقدرتها الابتكارية والأنظمة المصرفية المتقدمة والنهج القائم على النتائج إلى النظام الإسلامي ، مما يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وتوفير خدمات أفضل للعملاء. ومع ذلك ، يُخشى أن البنوك التقليدية قد لا تتبع أحكام البنوك الإسلامية بشكل صحيح أو أمين. يوجد في جميع البنوك الإسلامية مجلس شرعي يراجع بشكل دوري عمليات وعقود البنك لإصدار فتاوى بشأن مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، في البنوك الغربية في معظم الحالات ، ولا شك في أن البنوك التقليدية قد لا تكون كذلك. قادرة على الفصل التام بين حسابات عمليات النظام المصرفي الإسلامي.

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي

سيتم لاحقاً درج ما توصل اليه الباحثان من المحاور ودرجت في الجداول التالية:-

اولاً :-التحديات الداخلية الشرعية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
ضعف العلم الفقهي الشرعي	٢٧%	٨
صورىة التعاملات احياناً	٩٠%	١
ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف	٤٥%	٥
عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	٧٠%	٢
عدم توافق هيكل البنك مع العقود الإسلامية	٦٥%	٣
وجود بعض الإشكالات في صيغة هذه المصاريف	٥٠%	٤
وجود الأشكال في تطبيق المعايير الشرعية الإسلامية	٤٢%	٦
قلة العاملين المؤهلين و المتخصصين في الجانبين المصرفي و الشرعي	٣٠%	٧

حسب المعلومات في الجدول أعلاه تمكن ان نقول اهم التحديات الداخلية من ظهور العينة المبحوثة من جانب التحديات الشرعية كما يلي :

١	%٩٠	صورية التعاملات احيانا
٢	%٧٠	عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
٣	%٦٥	عدم توافق هيكل البنك مع العقود الإسلامية

ثانيا: التحديات الداخلية القانونية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها	%١٨	٧
صورية التعاملات احيانا	%٢٧١	٦
قلة خبرة المضاربين و المشاركين المتعاملين	%٩	٨
ضعف نظم المراجعة و الرقابة الداخلية و المالية	%١٢	٩
ارتفاع تكلفة العمليات	%٣٦	٥
صعوبة حساب الفائدة الحقيقية من تسهيلات المودعين و المستلمين	%٥٤	٣
و وجود المصاريف الربوية قانونيا	%٧٢	١
مشكلة الاتصال بين البنوك الإسلامية و البنك المركزي	%٦٣	٢
انعدام السوق المالي الإسلامي و ضعف التعاون فيما بينها	%٤٥	٤

حسب المعلومات في الجدول اعلاه تمكن ان نقول أهم التحديات الداخلية من ظهور المبحوثة التدريب من جانب التحديات القانونية كما يلي:

١	%٧٢	وجود المصارف الربوية قانونيا
٢	%٦٣	مشكلة الاتصال بين البنوك الإسلامية و البنوك المركزي
٣	%٥٤	صعوبة حساب الفائدة الحقيقية من تسهيلات المودعين والمستلمين

ثالثا: التحديات الداخليه من جانب الموظفين:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
ضعف العلم الفقهي الشرعي	%٣٠	٣
عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها	%٤٢	٢
عدم اطلاع على عملية المصاريف الإسلامية	%٥٠	١
قلة العاملين المؤهلين و المتخصصين في الجانبين المصرفي و الشرعي	%٢٧	٤

حسب المعلومات في الجدول اعلاه تمكن ان نقول اهم التحديات الداخلية من ظهور المبحوثة التدريب من جانب تحديات الموظفين كما يلي :

١	%٥٠	عدم اطلاع على عملية المصاريف الإسلامية
٢	%٤٢	عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها
٣	%٣٠	ضعف العلم الفقهي الشرعي

رابعاً: التحديات الداخلية الاقتصادية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
ضالة رؤوس الأموال في المصارف الإسلامية	٤٥%	٣
قلة خبرة المضاربين و المشاركين المتعاملين	٦٣%	٢
مشكلة المتأخرات المصرفية	٧٢%	١
ارتفاع تكلفة العمليات	١٨%	٦
صعوبة حساب الفائدة الحقيقية من تسهيلات المودعين و المستلمين	٢٧%	٥
وجود المخاطر المرتفعة	٩%	٨
علاقة الربحية مع الاقتصاد الحقيقي	١٢%	٧
استقرار أسعار الفائدة على الودائع في المصارف الربوية و تغييرها في البنوك الإسلامية	٣٦%	٤
احتمال و جود خسائر في حسابات الاستثمار للمودعين	٨%	٩
مشكلة الاتصال بين البنوك الإسلامية و البنك المركزي	٦%	١٠
المزيد من التكاليف التنظيمية في التمويل من قبل البنوك الإسلامية	٥%	١١
انعدام السوق المالي الإسلامي و ضعف التعاون فيما بينها	٤%	١٢
انخفاض عدد فروع المصارف و خاصة في الأقضية و النواحي	٣%	١٣
ارتفاع كبير جداً في نسبة الرافعة المالية عن الحدود التي أقرتها لجنة بازل في معيارها بازل 3	٥%	١٤
اعتماد المصارف الإسلامية على مصادر تمويلها الداخلية	٢%	١٥

حسب المعلومات في الجدول أعلاه يمكن ان نقول أهم التحديات الداخلية من ظهور المبحوثية

التدريبات من جانب التحديات الاقتصادية كما يلي

مشكلة الماخرات المصرفية	٧٢%	١
قلة خبرة المضاربين و المشاركين المتعلمين	٦٣%	٢
ضالة رؤوس الأموال في المصارف الإسلامية	٤٥%	٣

خامساً: سائر التحديات الداخلية

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
وجود المصارف التقليدية و كثرة فروعاته و سرعة تعاملاته مع الزبائن	٢٧%	٥
عدم اهتمام الحكومة بالنسبة الى المصارف الإسلامية	٦٣%	١
عدم الثبات الاجتماعي و السياسي و هو يؤثر في عدم نجاح الاستثمار الاجنبي في العراق	٥٠%	٢
مشكلة المنافسة مع المصارف التقليدية الموجودة في العراق	٣٨%	٤
عدم الامن و الاستقرار السياسي	٤٠%	٣

حسب المعلومات في الجدول اعلاه تمكن ان نقول أهم التحديات الداخلية من ظهور المبحوثية

التدريبات من جانب سائر التحديات الداخلية كمايلي

عدم اهتمام الحكومة بالنسبة الى المصارف الإسلامية	٦٣%	١
عدم الثبات الاجتماعي و السيلسي و هو يؤثر في عدم نجاح الاستثمار الاجنبي في العراق	٥٠%	٢
عدم الامن و الاستقرار السياسي	٤٠%	٣

القسم الثاني: التحديات الخارجية

هذه التحديات ايضا يمكن ان نأتى ضمن عدة اقسام كما يلي:

أولاً: التحديات الخارجية من جانب امور الشرعية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتعدد الفتاوى	٨%	٣
عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة	٤٠%	١
انعدام وجود سوق مالية إسلامية	٢٧%	٢

حسب المعلومات في الجدول اعلاة تمكن ان نقول اهم التحديات الخارجية من ظهور البحوثية

التدريبات من جانب أمور الشرعية كما يلي:

عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة	٤٠%	١
انعدام وجود سوق مالية إسلامية	٢٧%	٢
ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتعدد الفتاوى	٨%	٣

ثانياً: التحديات الخارجية القانونية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
عدم توفير الغطاء القانوني	٢٠%	٣
المشكلات الإدارية و الإجراءات التنظيمية المعقدة	٣٥%	٢
مشكلات المنظومة القانونية و القضائي	٤٠%	١

وحسب المعلومات في الجدول اعلاة تمكن أنقول أهم التحديات الخارجية من ظهور البحوثية

التدريبات من جانب التحديات القانونية كما يلي:

مشكلات المنظومة القانونية و القضائي	٤٠%	١
المشكلات الإدارية و الإجراءات التنظيمية المعقدة	٣٥%	٢
عدم توفير الغطاء القانوني	٢٠%	٣

ثالثاً: التحديات الخارجية الاقتصادية:

عناوين التحديات	النسبة المئوية لتأكيد المبحوثين	المرتبة حسب التداول
الاعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف الإسلامية	٣٠%	٧
تقلبات الأسعار المرتفعة و تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر	٤٢%	٦
قلة او عدم التعامل بين المصارف الإسلامية و التقليدي	٥٠%	٤
قلة تعامل المصارف الإسلامية في الدول الإسلامي	٦٥%	٣
عدم وجود فروعات المصارف الإسلامية في بلاد اخرى	٢٧%	٩
كثرة المصارف التقليديه	٩٠%	١
مشكله المنافسة مع المصارف التقليديه	٤٥%	٥
ضعف الهياكل الإنتاجية و الاستثمارية في البلاد	٢٠%	٨
انعدام وجود سوق مالية إسلامية	٧٠%	٢

حسب المعلومات في الجدول اعلاة تمكن أنقول أهم التحديات الخارجية من ظهور المبحوثة التدريبات من جانب ، كما يظهر اكثر تحديات الداخليه والخارجيه يكون تحديات اقتصاديه. ولكن وجود تحديات غير اقتصادية تعلن ان هناك علاقه وثيقة بين قطاع لاقتصاد وسائل قطاعات فى المجتمع. بعبارة اخرى كل ابعاد الحياة فى المجتمع يؤثر ويتاثر كل منهم من الآخرين. على هذا الحلول ايضا يجب ان يكون مع الالتفات بهذه المسأله وخبراء الجامعى والمصرفى ايضا اقترحوا الحلول وفيها الحلول الاقتصادية وغير اقتصاديه. ولان الحلول يكون لكلتا الجهتين التحديات الداخليه والخارجيه نذكرها معا وهى كما يلى:

- ١- سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين من خلال الانفتاح الاقتصادي.
- ٢- اندماج المصارف فيما بينها لتكون مصارف كبيرة قادرة على ان تواجه الكثير من العقبات.
- ٣- توفر رقابة على هذا العمل من خلال هيئة الرقابة الشرعية التي تدير.
- ٤- تراقب العمل البنكي الاسلامي.
- هـ- مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية العالمية.
- د- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. اظهرت الدراسة في راي الباحث ان مخاطر تحديات الربحيه في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة؛ لذا يعد كشف التدفق النقدي أداة تحليلية تساعد إدارة المصرف في الحصول على هذه المعلومات، ووضع الاستراتيجيات المناسبة.
٢. ان تحسن تحديات الربحيه يعني انخفاض تحديات الربحيه التي يمكن ان تتعرض لها تلك المصارف والعكس تماما في المصارف التي حققت نسبة رصيد نقدي ادنى من المعدل المعياري.

التوصيات

١. الاتجاه إلى الاستثمار في الصكوك الإسلامية هو أنها تتمتع بتصنيف ائتماني جيد وتخضع للضوابط الشرعية والقانونية ولا تخضع لعمليات التوريق ، وهذا يقلل من احتمالية تعرض أي صكوك للمخاطر.

٢. إنشاء صناديق استثمار إسلامية لاستيعاب فائض تحديات الربحية في البنوك الإسلامية من جهة ، والعمل من جهة أخرى على جمع المدخرات من صغار المدخرين ثم إعادة توظيفها في الاقتصاد الوطني.

المصادر

١. احمد النجار، منهج الصحوۃ الاسلامیة، بنك بلا فوائد، القاهرة، ١٩٧٩.
٢. ابو احمد، رضا صاحب، ادارة المصارف، دار ابن الاثير، ط١، ٢٠٠٥.
٣. جلال وفاء البدری محمدین، المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٤. الخويلدي، عبد الستار، دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث منشور ضمن اعمال مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين ٢٠٠٧.
٥. سعيد، موسى، وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠١.
٦. سليم وهبة ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، مقال منشور على الموقع:
[http://www-4 eqtt- com. \(site consulted: 1/7/2000](http://www-4 eqtt- com. (site consulted: 1/7/2000)
٧. عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٨. الطيب، عبد المنعم محمد، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث منشور ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥.
٩. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، المصارف الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة، بدون دار نشر، ٢٠٠٠.